هل التاريخ علم ؟

بقلم الدكتور عبد الرحمن شهبندر

إن انتشار الكذب الصريح فى المدونات على أنواعها ـ ولا سيما ما كان من قبيل الدعايات فى الصحف السيارة ، والكتب المأجورة ، والاعلانات العلمية فى ظاهرها ، التجارية فى باطنها — كل ذلك أحدث فى قلوب أهل الجيل الحاضر — حتى الدهماء من الناس ـ شكاً فى صحة التاريخ من حيث هو تاريخ .

فلو أننا صدقنا مثلا كل ما كتبه الأدباء من المقيمين فى المملكة العثمانية على العهد الحميدى عن السلطان عبد الحميد ، خصوصاً فى الفرص السانحة ، كيوم ولادته أو يوم جلوسه لقلنا : إنه كان رسول الرحمة تفضلت به العناية لانقاذ البشر من براثن الظلم وأنياب الشر ، وإن فضله العميم فى هذا المضمار لم يكن دون فضله فى تنوير عقول الناس وتزويد النشء الحديث بالعلم والفن ، مما يصغر أمامه العصر الذهبى على عهد العباسيين ، ويتضاءل عنده خليفة بارز كالخليفة عبد الله المأمون !

وعلى العكس من ذلك لو صدقنا كل ما كتبه خصوم هذا السلطان ، ممن قاوموا الاستبداد وصارعوا الاستبداد ، لقلنا إنه كان سوط [illegible] عذاب أرسل للقضاء على الأبدان والأرواح والعقول فى وقت واحد ، وإن النطاق ا[illegible]يف الذى أقامه حول « يلدز » من الحراس والجواسيس ، لدليل قاطع على مايخامر نفسه من الهواجس التى هو أعلم الناس بأسبابها ، فالظالم خائف ، والجواسيس مرايا نقية تنعكس عليها صور الذين يستخدمونهم .

وحدث لى [illegible]جت إلى الثورة فى شهر أغسطس من سنة ١٩٢٥ [illegible] الحثيثة بما أوهمتها من سفرى مغربا ، فى حين كانت تتوقعه إلى الشرق ، فلما وصلت ـ وأنا فى طريقى إلى جبل الدروز ـ إلى مأمن فى غوطة دمشق ، أقمت فيه يوماً أو يومين ، تناولت بعض الصحف اليومية ، فاذا فيها بالعنوان الكبير « القبض على الدكتور شهبندر » ؛ وتحت هذا العنوان قرأت التفاصيل : كيف اهتدى إلىّ رجال الأمن فى (الزبدانى) ! وكيف ساقونى إلى (دمشق) ! وأودعونى دائرة الشرطة ! فكان الناس يذهبون لرؤيتى ، فلا يجدون لحسن حظى وسوء حظ سيارتى ، إلا أنها هى المقبوض عليها ، والمودعة فى السجن رهن التحقيق ليقرر لصوص الاستعمار ابتلاعها حتى من غير حكم صادر من محكمة ولو تلفيقاً .

وحسب الدعايات الكاذبة احتقاراً أن يصبح الدعاة المأجورون الذين يروجون الباطل سبباً

فى شك الناس فى صحة الحق ، فمن أحق بالاحتقار يارى ممن يسبل على شمس المستنيرين حجابا كثيفاً من الأكاذيب والأضاليل ؟

وللحكماء الطبيعيين اعتراضات علمية وجيهة على التاريخ ، خلاصتها أنهم ينكرون عليه أن يدعى « علماً » ، لما تعودوه من حصر هذه الكلمة فى الموضوعات التى يقتلونها بحثاً فى مخابرهم وحقول تجاربهم ، وإذا هم لم يتمكنوا من إعادة هذه الموضوعات وتكريرها بأحوالها وملابساتها فى الوقت الذى يختارونه ، فهم على أقل تقدير يضبطون أوقاتها أو يستطيعون مشاهدتها بدم بارد بعيد ـ جهد الطاقة ـ عن المؤثرات الخاصة والصبغات المغرضة ، كما هى الحال فى مشاهدة الكسوف والخسوف ؛ أما التاريخ فهو ـ فى نظرهم ـ فن من الفنون ممزوج دائماً وأبداً بالعوامل النفسانية المنفعلة والعواطف المضطربة ، شأن سائر الروايات والأخبار والأقاصيص فتكتسب هذه من الشوائب فى جولانها فى صدور الرواة وخروجها من أفواههم . مايكتسبه ماء النيل من الكدورات فى سيله فى الوديان من منبعه إلى مصبه .

فلا عجب والحالة هذه أن يعرف اللورد (اكتن) العلم بأنه : ضم مجموعة كبيرة من حقائق متشابهة تحت وحدة مؤلفة من إطلاق قياسى أو قاعدة عامة أو دستور شامل ، مما يمكننا أن نتنبأ بالتأكيد عن تكرر الحوادث المماثلة فى الأحوال المعروضة .

وبسبب هذا التعريف الرياضى الدقيق أو ماشابهه من التعاريف الحسادة المانعة . لايعد التاريخ علماً ، وذلك :

(أولا) لأن المفروض — حتى فى التاريخ نفسه ، دع عنك العقائد والأديان والأخلاق — أن للانسان جزءاً اختيارياً أو إرادة تعمل من نفسها وبوحيها ، فحصر هذه الإرادة فى دستور علمى ثابت لايتغير ولايتبدل كدساتير الجاذبية والحرارة والكهربائية والنور . يقضى على فكرة الاختيار قضاء مبرماً ، ويذهب بما يدعيه الانسان من حرية فى العمل . ومايقع عليه بسببها من تبعة مسؤولة ، إذ يجعله آلة ميكانيكية تعمل بمحرك خارجى ليس إلا .

(ثانياً) لأن الظواهر التى بنى عليها التاريخ فى كثير من الأحيان ، ليست أكيدة إلى درجة يستطيع أن يعتمد عليها العالم المحقق باطمئنان ؛ فأقول القراء الكرام مثلا ، فى أن هنالك بين أساطين أهل العلم فى ديار الغرب ـ أمثال « دافيد فريد رخ شتراوس الألمانى » وأشياعه من المعاصرين — من ينكرون مجىء السيد المسيح ، أو على أقل تقدير ، من ينكرون وجود شخصية تاريخية تنطبق عليها هذه الأوصاف المذكورة فى الأناجيل من رؤية الخوارق فى السماء ، وعمل المعجزات على الأرض ، وسكوت التاريخ المعاصر عن ذلك بتاتا ؟

إن هذا العقل العلمى لم يجد فى ماتمازج من الأخبار الممكنة والمستحيلة منفذاً إلى الاطمئنان ، بل ضرب بالجميع عرض الحائط ، وأنكر وجوداً مقدساً يسجد له فى عصرنا هذا مئات الملايين من أرقى شعوب الأرض .

(ثالثاً) لأن الظواهر التاريخية المدونة قد انقضت وأكل الدهر عليها وشرب ؛ فليس في المقدور استعادتها لمراقبتها من جديد . وأما الذين شاهدوها ووصفوها أو تنقلوا خبرها من الأفواه ودونوه كما سمعوه ، فلم يكونوا مزودين بالعلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وخصوصاً بعلم النفس ؛ فيتمكنوا من فهم الأسباب الطبيعية والبواعث الداخلية لتفسير الحوادث والماجريات .

وعلاوة على ذلك فالحوادث التاريخية التي تجري في يومنا هذا ، ليس في طاقتنا — في أغلب الأحيان — أن نشاهدها مباشرة ، بل نحن مضطرون أيضاً إلى الاعتماد على رواية الآخرين لها ؛ وحسب القارىء أن يأخذ كتابين لمؤلفين معاصرين ، عن رحلة إلى قطر من الأقطار ، ليقرأ العجب العجاب من التناقض في الوصف والحكم والاستحسان والاستهجان .

(رابعاً) لأن التاريخ ليس حقل تجارب ، ولا المجتمع البشري مختبراً أو معملاً ؛ فلا يمكننا — والحالة هذه — عمل التجارب التي هي — في الحق — أساس العلوم الحاضرة ؛ على أننا قد نستفيد بالمشترعين من أهل الثورة ، وبالمتحمسين من أهل الاصلاح مما يحدثونه . وها هما ذان : الروسيا وتركيا مختبران كبيران ، يقوم فيهما « ستالين » و « مصطفى كمال » بتجارب اجتماعية وسياسية واقتصادية من الطراز الأول من الانقلابات التي تشبه التجارب العلمية في نتيجتها .

(خامساً) لأن كل حادثة تاريخية هي فذة بحد ذاتها أو نتيجة وحدها ، فليس من المتيسر مشاهدة أمثالها في نفس الظروف والملابسات التي أحاطت بها . وعلينا أن نقبل بكل تحفظ ماجرى مجرى الأمثال من قولهم « التاريخ يعيد نفسه » ؛ فقد يصح هذا بالصورة المجملة المبهمة ، وأما عند التعمق والتدقيق بالصورة المفصلة ، فالتاريخ وحيد دهره .

(سادساً) لأن ظواهر التاريخ معقدة تعقيداً كلياً ، وليس بين المؤرخين — كما قال الاستاذ (هرنشو) — اتفاق على ماهو مهم أو ماهو تافه ، ولأن عنصر « الصدفة » — وهو مايحدث عرضاً — كثير الوقوع .

فلهذه الأسباب وماسبقها من أن حوادث التاريخ فذة لاتتكرر ، لايمكننا أن نصنف هذه الحوادث ، فنضعها في أبواب خاصة ، كل باب منها يشمل الحوادث المتماثلة في نوعها ؛ وهذا التصنيف أو التبويب — كما هو معلوم — هو الأساس الذي تبنى عليه القواعد الكلية الشاملة والاستنتاجات الصحيحة ، والدساتير العلمية المضبوطة ، فحيثما لايوجد تصنيف لايوجد استنتاج ؛ فلا جرم أن يكون التنبؤ عما سيجري من الحوادث التاريخية ، كما يتنبأ الفلكي عن الكسوف والخسوف مثلاً ، ليس في حيز الامكان .

هذا بالاجمال هو رأى القائلين بالطريقة العلمية وتعذر تطبيقها فى الشئون التاريخية. ولكن « العلم » — والحق يقال — أوسع من أن يوضع فى هذا الخلاء الضيق ؛ وأطلق حرية من أن يقيد بهذه السلاسل الذهبية الخلابة التى يريد الطبيعيون الخلص أن يضعوها فى عنقه ؛ ومع كل احترامنا لطرقهم الاستقرائية البديعة ، وتقديرنا للنتائج الباهرة التى تفضلوا على الناس بها ؛ فكلمة « العلم » يجوز أن تطلق أيضاً على كل مجموعة من ملاحظات صحيحة تقبل التنظيم تحت إشراف العين البصيرة النقادة من غير تعصب يحول دون رؤيتها الحقائق الواقعة . قال الاستاذ (توماس هكسلى) : « إننى أفهم بكلمة العلم جميع المعرفة التى تستند إلى التعليل والاثبات »

* * *

ودرس التاريخ على هذا النمط من جمع الحقائق وتنظيمها وعرضها للنقد وتصفيتها من آثار التعصب الذميم ، قد أتى بكثير من الثمرات اليانعة فى تنوير الأذهان ورفع المستوى التهذيبى ، وخولنا ، بعض الأحيان وضع الدساتير العلمية الصادقة ؛ كقولنا « متى كان الشعب مستاء متنكراً ، واستطاع زعماؤه أن يزرعوا فى قلبه الأمل بالاصلاح العاجل ، فانه ينور فى وجه حكومته عند أول فرصة سانحة »

وقد زاد فى ترسيخ قدم « التاريخ » صلته بعلم الاجتماع وارتباطه بنتائجه ، وعلينا أن نلاحظ هنا الفرق بين هذين العلمين ؛ فالمورخ الخليق بهذا الاسم يرى تعليل الطريقة الاجتماعية التى يسير بمقتضاها المجتمع فى الماضى ؛ فى حين يرى الاجتماعى تعليلها فى الحاضر . ويجمع المؤرخ الحوادث التى حدثت ، ويسعى ليفسر بها مايعرض أمامه من الشئون الاجتماعية ؛ ولكنه عند جمعها يعرضها على علم الاجتماع أيضاً ؛ ليدركها ويحيط بكنهها ؛ فهو إذاً مضطر إلى التسلح به فى فهم الحقائق الماضية ، بيد أن هدفه فى الماضى دائماً حيث يرى كنوز المجتمع مخبأة ، وأما الاجتماعى فيرى هذه الكنوز فى الحاضر ، فلاجرم أنه يجعله قبلته ؛ ولا يهمه من الماضى إلا ما كان متعلقاً بالحوادث التى يمر أمام عينيه .

وكما تنزه التاريخ عن حصر سعيه فى الأفراد — من أمراء ورؤساء إلى آخره — ، ولم يذكر من شأنهم إلا ما يستدل به على حالة المجتمع الذى عاشوا فيه باعتبارهم فهرستاً له ، وكما أفاض فى وصف « التاريخ الطبيعى » للجمعية البشرية ، فوصف حكومتها ، وطريقة بنائها ، والقواعد التى تسير عليها ، والمفاسد التى تنخر عظمها ، والتعصبات التى تعمى بصرها ، والانفعالات التى تدفعها ، ثم وصف الحكومة الدينية ، وبين قوة سلطانها وعلاقتها الرسمية بالدولة ، وشرح العقائد التى تدين بها وتنشرها فى الشعب ، وتضطهد الناس من أجلها ، وكيف كانت ترسل الناس إلى أعماق السجون ، أو إلى سدد المشانق من أجل ترهات لم تحجم فى مابعد عن التبرؤ منها

ثم حلل الأوضاع الاقتصادية والمالية والصناعية والتجارية وحروب الطبقات وسيطرة رءوس الأموال ، وما إلى العادات الاجتماعية التي أقرها العرف ، وإلى الروابط « العائلية » التي أيدتها الشريعة فجلى غوامضها، ثم عرج على الفنون الجميلة، وهي معيار ذوق الأمة، فأعطاها حقها من الايضاح... إن المؤرخ كلما أفاض في مثل هذه الشؤون العامة التي تسير بما يشبه النظام، كان أقرب إلى الاتساق الاستقرائي والاتزان العلمي، وأبعد عن مواقع الخطل الناشيء عن الشذوذ الفردي، والجموح الوهمي الذي لا ضابط له ؛ وأما أولئك « المؤرخون » الذين وقفوا « تواريخهم » على جمع أخبار الملوك باعتبارهم ملوكا فقط ، فذكروا ما كان لهم من السراري والحظايا والأبناء والأحفاد والقصور والخيل والاسطبلات وما إلى ذلك من الأخبار التافهة فأحر بهم أن يدعوا حفاظ روايات وكتاب أقاصيص وجذاب عوام ! قال المستر (هربرت سنسر) في فصل عقده عن التاريخ بعد آية في الإحكام :

« إن ما يتألف منه التاريخ الخليق بهذا الاسم محذوف أكثره من المدونة الكتب المعروفة في هذا الموضوع، وفي السنين الأخيرة فقط أخذ المؤرخون يزودوننا بمقدار صالح من الملاحظات القيمة . وكما كان الملك في الأعصر الخالية الكل في الكل ، وكان الشعب كمية مهملة ؛ كذلك كانت أعمال الملك تملأ في التواريخ الصورة المتجلية ، وكانت الحياة القوية من ورائها رقعة أو رمادية) قاتمة اللون ليس إلا . ولم يأخذ المؤرخون في الاشتغال بمظاهر التقدم الاجتماعي إلا في هذا العصر ، إذ أصبحت سعادة الأمم ـ لا سعادة الأمراء ـ الفكرة السائدة »

ونحن إذا ما اهتممنا بفرد من الأفراد البارزين، وأوسعنا له مجالا في مدوناتنا الحاضرة، فانما نفعل ذلك لما لهذا الفرد من الخصائص والأعمال التي تجعل حياته عنوان العصر الذي عاش فيه، والأمة التي نشأ في أركانها ، ولكن ما أقل هؤلاء والأفراد في جميع الأعصار والأمصار!

عبد الرحمن شهبندر

أيها المشـــــترك!

إن « المعرفة » لتفخر كل الفخر ، بأنها مجلة المثقفين والعظماء ، وبأن مشتركيها من خاصة العلماء والأدباء في جميع أنحاء الشرق العربي .

لذلك يهمها أن تحافظ على سمعتها الأدبية ، من اتهامهم بعدم تقدير المشاق الصحفية ، وما نبذل في سبيل « المعرفة » من مال وجهد .

فهل أديت واجبك نحوها ؟ وهل سددت اشتراكك ؟ تذكر قليلا ؛ وتفضل مشكوراً بتسديد ما عليك إن لم تكن سددته .